

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من البعثة الدائمة لفرنسا إلى الأمين العام بالإنابة لمؤتمر نزع السلاح، تحيل بها الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا هولاند، في إيستر، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

أتشرف بأن أرفق طيه الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا هولاند، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥ في إيستر (فرنسا).

وأطلب إليكم التكرم بضمان تعميم هذا الخطاب كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

السفير

الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح

(توقيع) جون هوغ سيمون - ميشيل



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-04932 300315 310315



* 1 5 0 4 9 3 2 *

زيارة السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى القوات الجوية الاستراتيجية في إيستر (بوش دي رون) في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٥

خطاب بشأن الردع النووي

- ١- أقف اليوم، في قاعدة إيستر الجوية، في ضيافتكم أتم، أفراد القوات الجوية، لأكرم بهذه المناسبة الطيارين والملاحين والميكانيكيين الذين لقوا حتفهم أو لحقتهم إصابات خطيرة منذ أقل من شهر في الحادث المروع الذي شهدته مدينة ألباسيتي، بإسبانيا.
- ٢- مرة أخرى، دفعت قواتنا المسلحة غالباً ثمن ضمان أمن بلدنا. وأود مرة أخرى تكريم الموظفين العسكريين الذين يتفانون في سبيل استقلال فرنسا.
- ٣- أنا اليوم بينكم لهذا السبب تحديداً.
- ٤- إن القوات الجوية تثبت كل يوم أنها قادرة على حماية الأراضي الوطنية من أي هجمات جوية محتملة. والقوات الجوية قادرة أيضاً على نشر موارد قوية بعيداً عن الأراضي الفرنسية في إطار عمليات خارجية. وهذه إحدى استجاباتنا، من موقعنا وفي حدود التزاماتنا، من أجل مكافحة الإرهاب. وباستطاعة القوات الجوية أن تضرب أهدافاً معادية كما تفعل في العراق أو منطقة الساحل الأفريقي. وأخيراً، تساهم القوات الجوية في تفعيل الردع النووي، وهذا هو موضوع خطابي أمامكم اليوم.
- ٥- أنا أتمني إلى جيل محظوظ للغاية لأنه لم يعيش حرباً على أراضي بلده. ولقد شهد والدي وجددي الحرب، بل الحروب. أما أنا وقد ولدت في بداية الخمسينات، فمحظوظ جداً بالفعل لأنني لم أشهد هذه الصراعات. لكن ما يحدث في شرقي أوروبا منذ سنة يذكّرنا في الوقت ذاته بأن السلام يجب ألا يعتبر أبداً مكسباً حاصلاً.
- ٦- واستؤنف كذلك السباق نحو التسليح في مناطق عديدة من العالم في ظل تصاعد التوترات، مقترناً مع تضخم مهم بل سريع في النفقات العسكرية والترسانات. ومن البلدان ما يستثمر في تكنولوجيات قد تساهم بطبيعتها في تقويض التوازنات الاستراتيجية القائمة. بل إن بلداناً عديدة تسعى لتطوير ديناميات تأثير وتهديد في محيطها البري أو البحري القريب.
- ٧- ولذا، لا يمكن، وهذا استنتاج على درجة من الخطورة، استبعاد إمكانية أن يندلع بين الدول نزاع يهمننا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي المجال النووي العسكري، برزت في السنوات العشرين الماضية قوى جديدة، بينما تسعى دول أخرى إلى البروز كقوة نووية. أما الدول التي ظلّت حتى الآن حائزة للأسلحة النووية وداعية إلى التعجيل بنزعها، فقد رفعت قدراتها باستحداث مكونات نووية جديدة أو المضي في إنتاج مواد انشطارية للأسلحة.

- ٨- وبالتوازي مع ذلك، يجري تدعيم ترسانات تكتيكية تثير مخاوف من انخفاض عتبة استخدام السلاح النووي. فما الذي ينبغي لفرنسا فعله في هذا السياق؟ المناذاة على الدوام ببناء عالم أكثر أمناً؛ وهذا ما تفعله دبلوماسيتنا. لكن على فرنسا أن تظل يقظة. فهي تعلم أن إعلان نزع الأسلحة النووية الفوري والتام لا يكفي بل يجب أن تتماشى حقيقة أفعال كل طرف مع خطابه.
- ٩- ولذا قرّرت فرنسا أن تكافح أحد أخطر أشكال تهديد الاستقرار في العالم، ألا وهو انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- ١٠- فكل زيادة في عدد الدول الحائزة للسلاح النووي تشكل خطراً كبيراً على السلام، في المناطق المعنية أولاً، ثم على الأمن الدولي أيضاً.
- ١١- وهذا مغزى الموقف الذين تبنيناه بالفعل منذ أشهر عديدة إن لم نقل سنوات عديدة في المفاوضات مع إيران. وإذا أردت أن أخصّ تطلعاتنا من هذه المفاوضات، فالأمر بسيط: نحن مع الطاقة النووية للأغراض المدنية وضد السلاح النووي. والمشكلة أن إيران لم تبين لنا بعد أنها تريد التخلّي عن القنبلة النووية. لكن الاتفاق سيُبرم حالما تفعل ذلك.
- ١٢- وأجرت كوريا الشمالية من جهتها تجربة نووية ثالثة قبل عامين. وهذا أمر غير مقبول بقدر ما هو مثير للقلق.
- ١٣- غير أن المشكلة ليست محصورة في الانتشار النووي، بل هناك أيضاً مسألة الانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وانتشار سبل إنتاج هذه الأسلحة.
- ١٤- وفي سوريا، كُسر حاجز الصمت عن مشكلة أساسية في نظام أمننا الجماعي في صيف عام ٢٠١٣ عندما استعمل نظام بشار الأسد أسلحة كيميائية ضد شعبه. وقد وجب التهديد باستعمال القوة كي تدمر المخزونات والمصانع والأسلحة الكيميائية التي كشف عنها نظام بشار الأسد.
- ١٥- وقد انتهت هذه العملية اليوم. لكنني لست مطمئناً بالكامل، لأنه لا تزال ثمة نقاط غامضة ومن المحتمل جداً أن تكون بعض القرى السورية قد قُصفت قبل أقل من سنة بقنابل تحتوي على مادة الكلور.
- ١٦- فانتشار التسلح تهديد للعالم، وهو بالضرورة تهديد لفرنسا.
- ١٧- ولا شك في أن فرنسا لا تشعر باعتداء مباشر، وليس لديها أعداء معلنون، لكننا، كما أشرت إليه، شهدنا في غضون الشهور الإثني عشر الماضية اندلاع الأزمة الأوكرانية وظهور تنظيم داعش القوي على الساحة والهجوم المعلوماتي الكاسح على شركة سوني؛ ولذا فإن حدوث المفاجآت بل حالات القطيعة وارد. ولا يمكن استبعاد احتمال أن يواجه بلدنا تهديداً خطيراً من دولة ما.

- ١٨ - ولذا فإن من واجبي بصفتي رئيساً للدولة أن آخذ هذه التهديدات بعين الاعتبار لأن علينا الحفاظ على استقلالنا. ولا يسمح السياق الدولي بأي نوع من الضعف. ولهذا السبب فإن زمن الردع النووي لم ينقض. ولا مجال في هذا المضمار أيضاً لخفض مستوى الحذر.
- ١٩ - وهذه كما قلت لكم مسؤوليتي بصفتي رئيساً للجمهورية ورئيساً للأركان العسكرية.
- ٢٠ - ورئيس الدولة، كما قال الرئيس السابق فرانسوا ميتران، هو المواطن الفرنسي الأول الذي يحق له قول كلمته واتخاذ قراره في هذا المجال.
- ٢١ - ويهدف الردع النووي إلى حماية بلدنا من أي اعتداء تشنه دولة ما على مصالحنا الحيوية، مهما كان مصدر هذا الاعتداء وشكله. وأضيف أن فرنسا لا تتوخى من الأسلحة النووية تحقيق أي غلبة في نزاع ما. وليس للسلاح النووي، بحكم آثاره الساحقة، مكان في استراتيجية هجومية وإنما ينحصر مكانه في إطار الاستراتيجية الدفاعية.
- ٢٢ - والردع هو أيضاً ما يسمح لنا بأن نواصل اتخاذ الإجراءات والقرارات بحرية في جميع الظروف، لأن الردع هو الذي يسمح بإزاحة أي ابتزاز خطير قد تلجأ إليه دولة ما لشلّ حركتنا.
- ٢٣ - وفرنسا هي أحد بلدان العالم القليلة التي تمتد تأثيرها ومسؤوليتها على صعيد العالم بأسره. ذلك أن فرنسا قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها. ولأن الجميع يعلم أن فرنسا إذا تكلمت قادرة على الفعل. فقوات الردع تسمح لفرنسا بضمان الوفاء الدائم بالتزاماتها الدولية، حتى وإن كان استعمال السلاح النووي غير وارد إلا في الحالات القصوى للدفاع عن النفس.
- ٢٤ - ويجب أن تكون قواتنا النووية قادرة على أن تلحق بالخصم أضراراً لا يتحملها إطلاقاً في مراكز سلطته، أي: في مراكزه الحركية والسياسية والاقتصادية والعسكرية.
- ٢٥ - وإنها المسؤولية العليا لرئيس الجمهورية أن يقيّم دوماً طبيعة مصالحنا الحيوية والتهديدات التي قد تواجهها.
- ٢٦ - وتمثل سلامة أراضينا وحماية شعبنا في صميم مصالحنا الوطنية. فأيّا كانت وسائل الدولة الخصم علينا الحفاظ على حياة وطننا. وهذا ما نبتغيه من الردع النووي.
- ٢٧ - غير أنني لا يمكن أن أستبعد إساءة أحد الخصوم فهم حدود مصالحنا الحيوية. ولهذا أود أن أذكر هنا بأن باستطاعة فرنسا كحلّ أخير أن تبدي رغبتها في الدفاع عن مصالحنا الحيوية من خلال توجيه إنذار ذي طابع نووي يتوخى منه إعادة تفعيل الردع.
- ٢٨ - ولا يمكن أن ينحصر تعريف مصالحنا الحيوية في النطاق الوطني فقط، لأن فرنسا لا تنظر إلى استراتيجيتها الدفاعية بمعزل عن البلدان الأخرى، حتى في المجال النووي. ولقد أكدنا هذه الرؤية مراراً في علاقتنا بالملكة المتحدة التي يجمعنا بها تعاون لا نظير له. ونحن نشترك في المشروع الأوروبي وقد بنينا مع شركائنا مصيراً واحداً ما يجعل قوة الردع النووي الفرنسية مساهمة

قوية وضرورية لأوروبا. وفرنسا مع شركائها الأوروبيين أيضاً تضامن فعلي وعاطفي. فمن يتصور إذن أننا سنلتزم الصمت عن أي اعتداء قد يهدد بقاء أوروبا؟

٢٩- ولهذا فإن الردع النووي واستمرار تدعيم قوة أوروبا الدفاعية أمران متلازمان. لكننا نحن من يتحكّم في ردعنا النووي؛ ونحن من يقرّر ونحن من يقيّم مصالحنا الحيوية.

٣٠- وأود أيضاً توضيح طبيعة علاقتنا مع بلدان عديدة تطلب، باعتبارها أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ضمانات بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وهذا مطلب مشروع. وقد قدمت فرنسا إعلاناً من جانب واحد، وهو إجراء لا ينتقص من حقها في الدفاع عن نفسها، وأقر مجلس الأمن هذا الإعلان في عام ١٩٩٥. وأكدت فرنسا التزاماتها فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء كثيرة من العالم. وقد كان ذلك ضرورياً.

٣١- واليوم، أؤكد من جديد رسمياً أن فرنسا لن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة التي هي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحترم التزاماتها الدولية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٣٢- وأود أيضاً أن أوضح طبيعة علاقتنا مع الحلف الأطلسي. فللحلف أهداف عسكرية نووية ولل قوات الاستراتيجية المستقلة، كقوات فرنسا والمملكة المتحدة، دور محدد ومساهمة في جهود الردع العالمية.

٣٣- وهذا الاستنتاج الذي خلّص إليه الجميع لا يستتبع تغييراً في موقف بلدنا. ففرنسا لا تشارك، ولن تشارك، في آليات الناتو للتخطيط النووي. وهذا مبدأ ثابت. بيد أن فرنسا تود المساهمة في تحديد سياسة الحلف النووية. وفي هذا الصدد، على جميع الدول الأعضاء في الناتو أن تبدي ثباتها وإصرارها على هذا الالتزام.

٣٤- وهذا سيداتي وسادتي ما أردت قوله عن أسس سياستنا الردعية.

٣٥- وأريد أن أتطرق الآن إلى مسألة القوات التي تسمح بتنفيذ هذه السياسات وتنظيمها. فقبل أكثر من ٥٠ سنة صدر مرسوم عن رئيس الجمهورية لإنشاء القوات الجوية الاستراتيجية، وطبقاً لهذا المرسوم وُضعت في حالة تأهب لأول مرة طائرة ميراج ٤ على متنها قنبلة نووية. ومنذ اتخاذ هذا الإجراء الحاسم، لم يمر يوم ولا ساعة من دون أن تكفل قواتنا الردع النووي بصورة دائمة. وهنا، أودّ أن أعرب عن تقديري للعسكريين والمدنيين الذين يضمنون مصداقية سياستنا الردعية ومن ثم أمن مواطنينا.

٣٦- وللردع طابع مستمر بطبيعة الحال. فما معنى أن يمارس الردع بين الفينة والأخرى؟ صحيح أن ملامح العالم، وكذلك قواتنا، تغيرت بعمق على مدى خمسين عاماً. ولضمان هذا الطابع المستمر، كان لا بد من تكييف قواتنا باستمرار، من حيث القدرة والحجم، مع تطور التهديدات التي كان من الممكن أن تستهدف وطننا.

٣٧- وهكذا قررت فرنسا في عام ١٩٩٦ أن تلغي أحد مكونات هذه القوات، وهو المكون أرض/أرض، بغلق القاعدة الموجودة بهضبة ألبيون وتفكيك الصواريخ القصيرة المدى. واحتفظنا بمكونين، الأول محمول جواً والثاني محيطي. ولم يمنعنا ذلك من تقليص حجم قواتنا لإبقائها عند مستوى الاكتفاء البحث.

٣٨- ومبدأ الاكتفاء البحث هذا هو الذي يستند إليه أيضاً تنظيم قواتنا الردعية.

٣٩- ويتساءل البعض بانتظام عن مسألة الاحتفاظ بهذين المكونين محتجين على برنامج إجراء التجارب بالمحاكاة أو على ضرورة وجود غواصاتنا النووية المطلقة للقذائف في البحر بصورة دائمة. وهذه النقاشات مشروعة في مجتمع ديمقراطي ولا أريد التخلي عنها. لكن علينا أيضاً أن نكون قادرين على تبرير خياراتنا ومن ثم إعادة النظر بانتظام في موجبات الردع.

٤٠- وفيما يخصني، فأنا أبني موقفني انطلاقاً من الرهان الوحيد المهم، وهو توفير أعلى مستويات الأمن لفرنسا. وهكذا قرّرت الاحتفاظ بمكون محيطي وآخر محمول جواً. ولا يتوخى أي منهما تحقيق هدف خاصّ به. فكلاهما يساهم في كل مهام الردع، وتكاملهما هو الذي يسمح لرئيس الدولة بأن يتصرف في أي لحظة في مجموعة الخيارات اللازمة والكافية وألا يعتمد أبداً على نوع واحد من الوسائل.

٤١- دعوني أشرح هذه النقطة. فالمكون المحيطي عنصر رئيسي في عملية الردع بفضل وجود غواصاتنا الدائم في البحر وعدم تأثرها وبُعد مدى صواريخها. وذلك أن أي معتد محتمل قد يحاول ابتزاز فرنسا يجب أن يكون على يقين من أنها قادرة على رد الفعل في أي وقت وأنه لن يستطيع كشف تلك القدرة ولا تدميرها. وهذه هي فائدة المكون المحيطي وجدواها.

٤٢- ويضمن المكون المحمول جواً أيضاً دوام الردع من خلال القوات الجوية الاستراتيجية. وإلى جانب هذه القوات، تتيح القوة البحرية الجوية النووية المستخدمة انطلاقاً من حاملة الطائرات شارل دي غول خيارات تدخّل أخرى. وفي حال اندلاع أزمة كبرى، يبرز المكون المحمول جواً عزمنا على الدفاع عن أنفسنا، ويسمح لنا من ثم بتجنب اللجوء إلى الحلول القصوى. وهنا تكمن الفائدة من وجود مكونين أحدهما مخفي، والآخر، إن صح القول، مرئي.

٤٣- ويتعين أيضاً الحفاظ على قدرات هذين المكونين ومصداقيتهما. وهو ما يفترض تجسيد التطورات التكنولوجية المسجلة في مجال الدفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ والكشف تحت الماء، في الواقع العملي، أي في الأسلحة.

٤٤- وقانون البرمجة العسكرية هو بالفعل ما يسمح لنا بمواصلة تكييف غواصاتنا ذات المحرك النووي المسلحة بالقذائف التسيارية (الغواصات ذات المحرك النووي) مع الصواريخ م ٥١، وبنشر الرأس النووي البحري ابتداء من عام ٢٠١٦، وبالشروع في دراسات تصميم الجيل الثالث من الغواصات ذات المحرك النووي واستبدال المقاتلات الأخيرة من طراز ميراج ٢٠٠٠ ن بطائرات رافال حاملة لمنظومة القذائف المحسنة المتوسطة المدى جوّ - أرض، وذلك بحلول عام ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، نصّ قانون البرمجة العسكرية على تجديد أسطول الطائرات الناقلة، وطلب الإمداد باثنتي عشرة طائرة فينيكس وستسلم الطائرتان الأوليان ابتداء من عام ٢٠١٨.

٤٥ - وهكذا فقد حرص قانون البرمجة هذا على إعداد وتكييف وتنفيذ الالتزامات التي قطعناها لضمان موثوقية قواتنا الردعية وسلامتها. ذلك أن مسؤوليتي لا تقتصر على استباق الأمور وإنما تشمل أيضاً التحضير للمستقبل البعيد الذي سيتزامن مع تجديد مكوناتنا. ولا يتوخى عمل رئيس الدولة مجرد الاستعداد لمواجهة التهديدات المحتملة اليوم وإنما السعي إلى أن يكون بلدنا، حتى بعد انقضاء المدة الرئاسية وذهاب الرئيس الحالي وقدم رئيس جديد، قادراً باستمرار على مواجهة التهديدات من خلال المضي بلا انقطاع في تكييف قواتنا الردعية.

٤٦ - وهكذا قررت أيضاً فيما يتعلق بالمكون المحيطي الشروع في عمليات تكييف مستقبلي لصاروخ الميراج م ٥١ لكي تظل حمولة غواصتنا المستقبلية قريبة من حمولة سفننا من طراز "تريونفون". وأُجريت كذلك دراسات لاستكشاف الخلف المحتمل لمنظومة القذائف المحسنة المتوسطة المدى جوّ - أرض. وستسخر أكثر التكنولوجيات تعقيداً، وذلك تحديداً من أجل زيادة الفعالية من حيث سرعة المواد وتخفيفها.

٤٧ - وبالتوازي مع ذلك، أوعزت إلى مفوضية الطاقة الذرية والطاقات البديلة بإعداد صيرورة الرؤوس النووية قبل انتهاء دورة حياتها. ويجب كذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتجديد الأسلحة من دون إجراء تجارب نووية. وهذا إذن برنامج المحاكاة الذي يتوافق كلياً مع معاهدة الحظر التام للتجارب النووية.

٤٨ - وهنا أيضاً أود أن أذكر رسمياً بالتزاماتنا. ففرنسا لا تنتج ولن تنتج أشكالاً جديدة من الأسلحة النووية. ولذا أودّ أن أشيد بالتحدي العلمي والتقني الذي يمثله برنامج المحاكاة هذا. وإدارة التطبيقات العسكرية التابعة للمفوضية تحترم جميع الآجال المحددة لهذا المشروع وتتحكم في النفقات في آن معا.

٤٩ - وهكذا شهد عام ٢٠١٤ إجراء التجارب الأولى باستخدام الليزر ميغاجول "Laser Megajoule" في مرفق إيبور "Epure". وفيما يتعلق ببرنامج المحاكاة هذا الذي لا غنى عنه لتحضير المستقبل، لدينا أيضاً تعاون استراتيجي مع المملكة المتحدة. فقد التزمنا بالتعاون على مدى خمسين سنة على الأقل بتقاسم مرفقين للمحاكاة أحدهما في فرنسا والثاني في المملكة المتحدة. وسيمكننا عمّا قريب تدشين الإنجازات الأولى بعد مرور أقل من خمس سنوات على إبرام معاهدة لانكستر هاوس، وهذه فرصة أخرى لنشيد بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

٥٠ - وأسمع في بعض الأحيان أيضاً أن ميزانية الردع النووي لم تشملها جهود التوفير المطلوبة من جيوشنا. كما لو كنا نرغب في تغذية أي نوع من التنافس بين مكوناتنا الدفاعية. أو كما لو كان الحفاظ على قواتنا الردعية أمراً يتناقض بطريقة ما مع المهام الأخرى الموكلة إلى جيوشنا. ولذا أريد الإجابة عن هذه التساؤلات المحتملة.

٥١- إن حالة الميزانية تفرض قيوداً على جميع النفقات، بما فيها النفقات العسكرية على جميع الأسلحة. بيد أننا حصلنا، في قانون البرمجة، الاعتمادات اللازمة سواء أكانت لقوة الردع أم للأسلحة التقليدية. واضطر المسؤولون عن إدارة هذه النفقات المتصلة بالردع إلى بذل جهود من أجل التحلي بالواقعية، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من المسؤولين، على ألا يكون ذلك أبداً على حساب المصدقية والاستقلالية والموثوقية، لما كانت قوة الردع ضرورية لبقاء فرنسا والحفاظ على سيادتها.

٥٢- لكنني أضيف حجة أخرى، وهي أن الردع النووي يكمل وسائلنا التقليدية ويجر معه جهازنا الدفاعي برمته. فبعض الوسائل المساهمة في الردع يُستخدم مباشرة في عملياتنا التقليدية أو المألوفة. وأقصد هنا سواتل الاستخبارات والطائرات المقاتلة والطائرات الناقلة والغواصات النووية والفرقاطات المضادة للغواصات وكاسحات الألغام.

٥٣- وأضيف مثلاً آخر. فلمقاتلات القوات الجوية الاستراتيجية قدرات يقال عنها مزدوجة. فقد نفذت هذه الطائرات قرابة ربع الضربات الموجهة أثناء العمليات في ليبيا وفي الساحل الأفريقي. وهذه الطائرات نفسها ذات القوة المزدوجة تتدخل اليوم في أفريقيا وفي العراق وتساهم كل يوم في تأهب الدفاع الجوي.

٥٤- وأخيراً، يحفز الردع جهودنا المبذولة في مجال البحث والتطوير ويساهم في امتياز صناعتنا وقدرتها التنافسية. فبفضل هذه البحوث استُحدثت ابتكارات. ولأننا استطعنا بلوغ أعلى مستوى في مجال الردع النووي تسبب لنا أن نبث في القطاع خبرات وتكنولوجيات منقطعة النظير كانت في خدمة الاقتصاد ومن ثم في خدمة العمالة.

٥٥- لكنه لا يسعنا تبرير نفقات عسكرية بمجرد الرغبة في إنعاش الاقتصاد أو خلق فرص العمل فالنفقات العسكرية يجب أن تستند إلى الغاية ذاتها التي وُضعت من أجلها، ألا وهي أمن فرنسا والدفاع عن مصالحنا وترويج قيمنا، أي كل ما يجعلنا فرنسا.

٥٦- وليس الدفاع والأمن مسؤولية كسائر المسؤوليات! وليس مجرد استثمار حتى وإن كان فيهما شيء من ذلك! إنهما أساس حريتنا.

٥٧- ففي عالم خطر - كهذا العالم - تحرص فرنسا على أن تظل يقظة لكنها إذ تبقى مستعدة للدفاع عن نفسها، فهي لا تتخلى مع ذلك عن هدف نزع السلاح بما فيه نزع السلاح النووي. ففرنسا قوة من قوى السلم، لذا تدافع عن نفسها من أجل السلم! وتعتبر فرنسا دولة حائزة للسلاح النووي بالمعنى الوارد في معاهدة عدم الانتشار النووي. وتترتب عن هذا الوضع بالنسبة إلينا مسؤوليات محددة. لذا فإنني أؤيد هدف إزالة الأسلحة النووية تماماً في نهاية المطاف، لكنني أضيف: عندما يسمح السياق الاستراتيجي بذلك. وستواصل فرنسا العمل بلا هوادة في هذا الاتجاه. وسيتم عملها بالثبات والشفافية والصدق، وبالرصانة في إطار التعاون السديد مع الحلفاء.

٥٨- ونزع السلاح النووي لا يمكن أن يكون أمنية أو حتى دعوة! فلا بد من إثباته ولا بد أن تكون الدولة الداعية إليه سباقة إلى ذلك. وقد كانت فرنسا مثلاً في تطبيقها مبدأ الاكتفاء البحث. فقد خفضت إجمالي عدد أسلحتها إلى النصف في الأعوام الأخيرة. نعم إلى النصف! كما خفضت بمعدل ثلث واحد المكون النووي المحمول جواً. وتخلت عن صاروخ أرض أرض. فلم نكتف بالحديث عن نزع السلاح، وإنما فعلنا ذلك إلى الحد اللازم. وقد كانت فرنسا مثالية في عدم الرجوع إلى الوراء. إذ لم تكتف بوقف التجارب النووية بل أوقفت أيضاً إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم لأغراض الأسلحة النووية. وفككت بالكامل التجهيزات المعدة لذلك لتجعل قوتها الردعية قائمة حالياً على مخزون محدود من المواد النووية. وقد كانت فرنسا مثالية من حيث حجم مخزون أسلحتها البالغ ٣٠٠ سلاح. فلم ٣٠٠ سلاح؟ لأن ذلك يلائم تقييمنا للسياسات الاستراتيجية.

٥٩- وإذا انخفضت في يوم ما ترسانات البلدان الأخرى، لا سيما الروسية والأمريكية، إلى بضع مئات فستتحرك فرنسا تبعاً كما فعلت على الدوام. لكننا لا نزال بعيدين عن ذلك الوضع اليوم.

٦٠- وأود أن أذهب أبعد من ذلك في الشفافية بخصوص عقيدتنا، وهو ما أفعله اليوم أمامكم وأمام العالم بأسره: نحن ملتزمون بالشفافية أيضاً فيما يتعلق بترساناتنا وبجهودنا الملموسة في مجال نزع السلاح. ولهذا السبب لا أحشى إبلاغكم بأن فرنسا تملك ثلاث مجموعات من ١٦ صاروخاً محمولاً بالغواصات و ٥٤ ناقلة لمنظومة القذائف المحسنة المتوسطة المدى جو - أرض. وأتمنى أن تبذل الدول الحائزة للسلاح النووي جهد المصارحة ذاته الذي أبذله أمامكم بخصوص جميع فئات ترساناتها النووية.

٦١- وبروح الشفافية والصدق ذاتها، ستقترح فرنسا في القريب العاجل زيارة مواقع جديدة لم تعد تستقبل الأسلحة النووية؛ وأتحدث عن هضبة ألبين، حيث فُككت بالكامل الخزانات التي كانت تحفظ المكون أرض أرض، وقاعدة لوكسوي التي باتت مخازن الأسلحة فيها خالية. وأتمنى في هذا السياق أن تلهم هذه المبادرة قوى نووية أخرى لإتاحة زيارات سيكون خيراؤها سعادة بأدائها.

٦٢- ومن المهم أيضاً إعلان وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة وتفكيك تجهيزات إنتاج هذه المواد إلى جانب مواقع التجارب النووية. وفي هذا السياق أيضاً تدعو فرنسا مجدداً كل البلدان الحائزة للسلاح النووي إلى أن تحذو حذوها في هذا المضمار.

٦٣- وأخيراً، يبقى الذراع الدبلوماسي لفرنسا وسياستها الخارجية معبأين بالكامل من أجل نزع السلاح لا سيما إذ تفصلنا بضعة أسابيع عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وتبقى أولويتنا الأولى في إطار هذه المناقشة أن يبدأ في أقرب وقت ممكن نفاذ معاهدة الحظر التام للتجارب النووية. وأقولها بثقة لأن فرنسا أثبتت أن التخلي الكامل وبلا رجعة عن التجارب

النوية كان متماشياً مع الحفاظ على قوة ردع ذات مصداقية. ويجب أن تصل هذه الرسالة إلى جميع شركائنا.

٦٤- أما أولويتنا الثانية فهي التوقف نهائياً عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. وهو أمر نتحدث عنه منذ سنين دون أن يتسنى بعدُ الشروع في التفاوض بشأنه، بسبب اختلاف الرؤى بين الدول المعنية الرئيسية. ولهذا السبب أَدْعُو اليوم الدول الحائزة للسلح النووي إلى الشروع بلا إبطاء في هذا النقاش المتعلق بالتوقف التام عن إنتاج المواد الانشطارية. وستقترح فرنسا في الأسابيع القادمة مشروع معاهدة طموحاً وواقعياً وقابلاً للتحقق بخصوص هذه المسائل.

٦٥- لقد حرصت على قدومي هنا إلى إيستر لأقف أمامكم وقففة المصارحة والشفافية هذه وللإعتراف في الآن ذاته بما تمثله قوة الردع بالنسبة إلى بلدنا، ولإعادة تأكيد الرهان الأساسي لهذا الردع النووي بالنسبة إلى فرنسا. ولا يشكل الردع النووي سياستنا الدفاعية بأكملها، بل يكمل مساعيها في جميع الميادين في سبيل ضمان حماية إقليمنا، وتنفيذ عمليات خارجية، وضمن ترويج قيمنا، وكذلك محاربة الإرهاب أينما كان.

٦٦- وتقتضي مصداقية قوة الردع درجات خارقة من الحزم والمهنية، وهو ما تتحلون به لأنكم، ومن خلال ما تجرونه من تدريبات محددة، بلغت درجات الكمال في حرصكم على الجودة والدراية واستخدام التكنولوجيات الأكثر حساسية. ولهذا السبب أمثل أمامكم لأعرب لكم عن ثقة بلدنا. فوطننا بأسره ممتن لكم وممتن لقوة الردع ويعترف لكم بالفضل. ذلك أنكم تعملون، من خلال قوة الردع على أن تؤمنوا للوطن، لفرنسا، لبلدكم أعزّ وأعلى وأهمّ ما يملك، ألا وهو استقلاله. ولا استقلال من دون حرية تقرير المصير. وقوة الردع هي التي تمنحنا القدرة على العيش أحراراً وعلى حمل رسالتنا في جميع أصقاع العالم، لا نخشى في ذلك شيئاً ولا نهاب، ما دُمننا واثقين من قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا.

٦٧- إن الاستقلال والحرية والقدرة على إعلاء قيمنا هي الأسباب التي تدفعنا كل يوم إلى ضمان استمرار الردع النووي والاستعداد في كل لحظة للمضي في تحسين تنظيم هذه القوة وتفعيلها وأسلحتها. فلتحيا الجمهورية ولتحيا فرنسا.